العرب
الأربعاء 2019/09/18
السنة 42 العدد 11471

مشاورات الفرصة الأخيرة لتفادي انتخابات مبكرة في إسبانيا

عدم العفو عن الانفصاليين شرط الليبراليين لتشكيل حكومة

تواجه إسبانيا التي تعيش أزمة سياسية حادة منذ أربعة أشهر شبح الذهاب إلى انتخابات مبكرة في نوفمبر القادم، ما لم يتمكن رئيس الوزراء المكلف بيدرو سانشيز من التوصل إلى توافقات حزبية تضمن له أغلبية بسيطة داخل البرلمان الإسباني المنقسم بحلول الاثنين القادم. وتقدم الحزب الليبرالي بعرض مفاجئ يضمن نيل حكومة سانشيز الأغلبية في مقابل التزامها بعدم العفو عن الانفصاليين الكاتالونيين الذين قادوا الانفصال في 2017، وهو ما رفضه سانشيز في وقت سابق.

مدريد – أجرى ملك إسبانيا الثلاثاء مشاورات الفرصة الأخيرة مع الأحزاب السياسية الكبيرة، في مسعى لتشكيل حكومة وتفادي الدعوة لانتخابات مبكرة للمرة الرابعة في أربع سنوات.

وبعد نحو خمسة أشهر من انتخابات 28 أبريل التي فاز فيها رئيس الحكومة المنتهية ولايته بيدرو سانشيز، بدأ الوقت يضيق. وفي حال لم يحصل الاشتراكي سانشيز على ثقة البرلمان، حيث لا يملك أغلبية، بحلول الاثنين، ستتم الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة تنظم في 10 نوفمبر.

وتعاني إسبانيا من حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ تشتت كتل البرلمان في 2015 مع دخول حزبي بوديموس (يسار متشدد) والمواطنون (ليبرالي). وزاد تشظي البرلمان مع بروز حزب فوكس (يمين متشدد) في الاقتراع الأخير.

وفي هذا الإطار يتشاور الملك فيليب السادس منذ الاثنين مع قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان. واستقبل الثلاثاء ممثلي الأحزاب الكبيرة وآخرهم سانشيز.

ألبرت ريفيرا

واجبنا أن نقترح شيئا، إذا التزم سانشيز بألا يفعل شيئا

وإثر هذه المشاورات وإذا ارتسم اتفاق، يمكن أن يكلف سانشيز بتقديم ترشحه أمام البرلمان. وإذا تعذر التوافق يتم حل البرلمان الاثنين والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وكان سانشيز فشل في يوليو في الحصول على ثقة النواب، بسبب عدم الاتفاق مع بوديموس على حكومة ائتلاف. وبعد شهرين مازالت المفاوضات في طريق مسدود مع هذا الحزب الذي يقوده أستاذ العلوم السياسية السابق بابلو إيغليسياس.

ويبدو أن المفاوضات بين الأحزاب استؤنفت بعد عرض مفاجئ في اللحظة الأخيرة من حزب المواطنين الليبرالي.

وعرض ألبرت ريفيرا قائد حزب "المواطنون" امتناعا مشروطا عن التصويت لنوابه ونواب الحزب الشعبي لتسهيل نيل سانشيز الثقة. وكان يرفض حتى الآن ذلك رغم دعوات سانشيز.

وعند المرور إلى جولة ثانية من التصويت على الثقة في البرلمان، يتم الاكتفاء بالأغلبية البسيطة. وامتناع نواب الحزبين كاف لمنح الثقة مجددا لسانشيز الذي لن يكون حينها بحاجة لأصوات نواب بوديموس.

وقال ريفيرا الثلاثاء "سانشيز ظل يناور ويضيع الوقت منذ ستة أشهر ومفاوضاته مع بوديموس فشلت" و"من واجبنا (مع الحزب الشعبي) أن نقترح شيئا، إذا التزم سانشيز بألا يفعل شيئا". ولم يعلن الحزب الشعبي رسميا موقفه لكن يبدو غير موافق على المقترح، حيث تبدو الشروط التي وضعها ريفيرا لامتناع النواب، صعبة.

وهو يطلب خصوصا من رئيس الحكومة الالتزام بعدم العفو عن القادة الاستقلاليين الكاتالونيين إذا أدينوا من المحكمة العليا لدورهم في محاولة انفصال كاتالونيا في 2017. وسيشكل ذلك موقفا لا سابق له قبل صدور حكم المحكمة العليا.

كما يطلب من سانشيز أن يحل الاشتراكيون الحكومة الإقليمية في نافاري (شمال) والتحالف مع اليمين حتى لا تكون أغلبيتهم رهينة حزب انفصالي باسكي في هذه المنطقة.

وقال المحلل جوزيه بابلو فرانديز إن هذا الحزب "سيكون أكبر الخاسرين إذا نظم اقتراع جديد"، ويريد ريفيرا فقط "إظهار عجز رئيس الحكومة عن التوصل إلى اتفاق" للتمديد له في الحكم.

ومن جانبه قال المحلل أوريول بارتوموس "ريفيرا قدم الأمر بشكل يتيح له أن يقول في حال رفض سانشيز مقترحاته ،حاولت، وأبديت استعدادا" لتفادي اقتراع جديد. وبحسب استطلاع نشرته صحيفة ال موند، تريد أغلبية الإسبان أن يتوصل سانشيز لاتفاق مع بوديموس لتجنب إجراء انتخابات جديدة. وأظهر الاستطلاع تأييد نحو 55 بالمئة للتوصل لاتفاق.

ويعتزم حزب بوديموس الإسباني الامتناع عن التصويت في تصويت بالثقة في البرلمان، ما لم يغير القائم بأعمال رئيس الوزراء بيدرو سانشيز الشروط التي عرضها على الحزب المناهض لإجراءات التقشف في مقابل الحصول على دعمه للبقاء رئيسا للوزراء.

ورفض سانشيز أحدث اقتراح من بوديموس الذي كان يهدف إلى تشكيل ائتلاف"اختباري" مع حزبه الاشتراكي للحكم سويا إلى أن تتم الموافقة على ميزانية جديدة. وقال زعيم بوديموس بابلو إيغليسياس إن العرض الذي تم تقديمه الخميس لا يزال قائما.

ويحتاج رئيس الوزراء بالوكالة إلى دعم بوديموس من أجل ضمان إمكانية فوزه بدعم البرلمان. وكان سانشيز قد عجز في محاولة سابقة عن تشكيل الحكومة عندما امتنع بوديموس عن التصويت الذي جرى في يوليو الماضي.

وقال إيغليسياس إنه بمجرد اعتماد الميزانية، يمكن حل الائتلاف وسيقدم بوديموس المساندة لحكومة مستقرة يقودها الاشتراكيون.

ويقول سانشيز مرارا وتكرارا إنه لا يريد ائتلافا مع بوديموس بسبب خلافات في السياسات لا يمكن تذليلها حتما معهم من بينها كيفية التعامل مع الأزمة السياسية لإقليم كاتالونيا.

بيدرو سانشيز عالق بين السيء والأسوأ

بروكسل تتجه لفرض بند وقائي يمنع عودة الحدود الأيرلندية

بروكسل – حافظ الأوروبيون حتى الآن على هدوئهم إزاء مساعي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، فعندما يعلن جونسون تحقيق "تقدم هائل" في طريقة معالجة مشكلة الحدود الأيرلندية الشمالية، يردّ الأوروبيون بأنهم "ينتظرون" اقتراحات ملموسة ويقولون إنهم "غير متفائلين كثيرا" بشأن فرص حصول بريكست منظّم في 31 أكتوبر.

وصعّد البرلمان الأوروبي الذي ينبغي أن يصادق على الاتفاق الذي قد يتمّ التوصل إليه مع لندن لهجته، حيث يصوت الأربعاء على قرار قاس جدا يفرض فيه بندا وقائيا (شبكة الأمان) لمنع إعادة الحدود الفعلية بين جمهورية أيرلندا ومقاطعة أيرلندا الشمالية، الأمر الذي يرفضه جونسون.

وحذّر رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ساسولي من أنه "إذا حصل الانفصال من دون اتفاق، فستتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية كاملة وسيترتّب عليها احترام التزاماتها المالية وحقوق المواطنين الأوروبيين وموجباتها بشأن اتفاق الجمعة العظيمة مع أيرلندا".

وقال ساسولي "البرلمان الأوروبي لن يعطي موافقته على مفاوضات جديدة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إذا لم تُحترم هذه الموجبات".

وذكّر رئيس البرلمان بأن الحلّ سيكون أن يقتصر البند الوقائي على أيرلندا الشمالية. وستبقى هذه المنطقة تابعة جمركيا للاتحاد الأوروبي وستصبح بمثابة حدود مع سائر أراضي المملكة المتحدة (إنكلترا واسكتلندا وويلز) وهو حلّ يرفضه البريطانيون حتى الآن كونه يفتح المجال أمام إعادة التوحيد في أيرلندا.

وأعلن الاتحاد الأوروبي إثر اجتماع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر الاثنين بلوكسمبورغ مع رئيس الوزراء البريطاني أن لندن لم تقدم حلا مقنعا لقضية الحدود الأيرلندية الحساسة، وذلك قبل ستة أسابيع من موعد الانفصال.

وإثر المباحثات مع يونكر ثم مع نظيره في لوكسمبورغ كزافييه بيتيل، تفادى جونسون المشاركة في مؤتمر صحافي معه الأمر الذي أثار انزعاج هذا الأخير.

واكتفى جونسون بتصريح لقناة سكاي نيوز، وتفادى الحديث أمام العشرات من المحتجين كانوا أطلقوا ضده صيحات استهجان لدى وصوله وكانوا ينتظرونه خلف حواجز أقيمت على بعد أمتار.

وقال جونسون "هناك فرص جيدة للتوصل لاتفاق، وأنا أرى ملامحه، الجميع يمكنه أن يرى إجمالا ما يتعين القيام به، لكن يتعين التحرك"، مشددا مجددا على ضرورة إلغاء "شبكة الأمان" المضمنة في اتفاق الانسحاب لتفادي عودة الحدود في جزيرة أيرلندا.

وتابع جونسون محذرا "لا أريد أن يعتقد الناس أن الأمور سويت". وسيكون عليه إقناع الأوروبيين الذين تجاهلوا حتى الآن عنترياته.

وكرر جونسون رغبته في مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر، وأنه لن يطلب تأجيلا جديدا للموعد كما فرض البرلمان الأوروبي في قانون.

وقالت المفوضية الأوروبية في بيان قصير إن اللقاء أتاح فقط استعراض الملف.

وتابع البيان أن "الرئيس يونكر ذكر بأنه من مسؤولية المملكة المتحدة أن تقدم حلولا صالحة قانونيا تكون متوافقة مع اتفاق الانسحاب".

ديفيد ساسولي

إذا حصل الانفصال دون اتفاق، فستتحمل لندن المسؤولية كاملة

وقالت لندن "اتفق القائدان على أنه من الضروري تسريع المباحثات"، مشيرة إلى أنه من المقرر أن تنظم "اجتماعات يومية" قريبا وليس فقط على المستوى الفني بل بين كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه ووزير بريكست البريطاني ستيفان باركلي. غير أن الأوروبيين شددوا خلال الاجتماع على "ضرورة الحصول على مقترحات ملموسة للتباحث يوميا".

وتبقى القضية الأيرلندية في قلب المفاوضات الجارية. ويطلب الاتحاد الأوروبي من لندن تقديم حلول بديلة عن شبكة الأمان المضمنة في اتفاق بريكست الذي رفضه البرلمان البريطاني ثلاث مرات.

وهدف شبكة الأمان تفادي عودة الحدود المادية داخل شبه الجزيرة الأيرلندية مع إبقاء المملكة المتحدة ضمن "فضاء جمركي واحد" إذا لم يعثر على حل آخر.

وقبل الاجتماع كتب بوريس جونسون في مقالة نشرتها صحيفة "دايلي تلغراف" "إذا تمكّنا من إحراز ما يكفي من التقدم في الأيام القليلة القادمة، فإني أنوي الذهاب إلى القمة الحاسمة في 17 أكتوبر وإبرام اتفاق يحمي مصالح الشركات والمواطنين على ضفتي بحر المانش ومن جانبي الحدود في أيرلندا".

انتخابات رئاسية في أفغانستان تهددها تفجيرات طالبان

كابول – قتل انتحاريان من حركة طالبان 48 شخصا على الأقل وجرحا العشرات في هجومين منفصلين الثلاثاء، وقع أحدهما في وسط البلاد قرب منطقة كانت تشهد تجمعا انتخابيا للرئيس الأفغاني أشرف غني، والآخر في كابول، بينما توعد المتمردون بمزيد من العنف قبيل الانتخابات.

ويأتي الهجومان عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب فجأة هذا الشهر إلغاء المفاوضات مع طالبان الهادفة للتوصل إلى اتفاق يقضي ببدء سحب القوات الأميركية من أفغانستان تمهيدا لإنهاء أطول حرب تخوضها واشنطن.

وفي بيان أرسلته طالبان لوسائل الإعلام وتبنت فيه الهجومين، أفاد الناطق باسم الحركة ذبيح الله مجاهد أن الهجوم الذي وقع بالقرب من تجمّع غني هدفه عرقلة الانتخابات الرئاسية المقررة في 28 سبتمبر.

وجاء في البيان "سبق وحذّرنا الناس بألا يحضروا التجمعات الانتخابية. إذا تعرضوا إلى أي خسائر فهم يتحمّلون مسؤولية ذلك".

ولم يتعرّض الرئيس الذي كان يخاطب أنصاره أثناء وقوع الهجوم لأي إصابات. ودان الاعتداء لاحقا مشيرا إلى أن الحادثة تثبت أن لا رغبة لدى طالبان بالمصالحة. وقال غني في بيان "مع مواصلة طالبان لجرائمها، تثبت مجددا أنها غير مهتمة بالسلام والاستقرار في أفغانستان".

ويواجه غني في الانتخابات الرئيس التنفيذي للحكومة الأفغانية عبدالله عبدالله وأكثر من عشرة مرشحين آخرين، بينهم تجّار حرب سابقين أو جواسيس وشخصيات أخرى تولّت مناصب في نظام البلاد الشيوعي السابق.

وعلى مدى أسابيع، طغت المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان في أهميتها على الانتخابات، وسط توقعات كثير من الأفغان والمراقبين بأن يتم إلغاء الاقتراع حال التوصل إلى اتفاق، حتى أن المرشحين أنفسهم لم يبذلوا جهودا كبيرة في تنظيم حملاتهم، لكن مع إلغاء المحادثات، بدأ غني وخصومه حملاتهم.

ودفع إعلان ترامب أن المفاوضات باتت بحكم "الميتة" طالبان للإعلان الأسبوع الماضي أن الخيار الوحيد المتبقي هو مواصلة القتال.

وحذّر مراقبون من أن طالبان، التي تأمل في إضعاف أي رئيس مستقبلي، ستبذل ما في وسعها لعرقلة الانتخابات.

وفي اليوم الأول من الحملات الانتخابية في يوليو، استهدف هجوم مكتب أمرالله صالح، أحد المرشحين لمنصب نائب الرئيس على لائحة غني، ما أسفر عن مقتل 20 شخصا.

ويتوقع أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات ضئيلة في ظل المخاوف من وقوع أعمال عنف جديدة والإحباط الذي يشعر به الناخبون بعد الاتهامات الواسعة بالتزوير التي شهدتها انتخابات 2014.

وتزامنا مع تبنيها للتفجيرات، قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة طالبان شير محمد عباس استانكزي إن الحركة على استعداد "للتوصل لاتفاق مع الولايات المتحدة". وأضاف أن المسلحين سوف يعلنون وقف إطلاق النار مع القوات الأميركية في أفغانستان بمجرد توقيع اتفاق للسلام.

يد تفاوض وأخرى تقاتل

ارتفاع طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي

روما – قال مكتب دعم اللجوء الأوروبي الثلاثاء إن طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت بصورة كبيرة خلال شهر يوليو الماضي، في ظل استمرار الانقسامات بشأن الهجرة بين الدول الأوروبية.

وأوضح المكتب أنه تم تسجيل عدد طلبات لجوء تبلغ 62900 طلب بزيادة بنسبة 26 بالمئة مقارنة بشهر يونيو الماضي، مشيرا إلى أن هذا أعلى رقم يتم تسجيله منذ مارس 2017 وشملت الإحصائية الطلبات في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج وسويسرا.

وأضاف المكتب أن الزيادة يمكن أن ترجع جزئيا لحقيقة أنه تم تسجيل طلبات قليلة للغاية في يونيو الماضي. مع ذلك، فإن الطلبات التي تم تسجيلها في الفترة من يناير حتى يوليو الماضيين كانت أعلى بنسبة 11 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ومثل طالبو اللجوء من سوريا وأفغانستان وفنزويلا نحو ثلث طالبي اللجوء.

وحتى في حال كانت طلبات اللجوء ترتفع، فإن الاتحاد الأوروبي مازال بعيدا عن الأعداد التي سجلها خلال عامي 2015 و2016، حيث بلغ عدد طلبات اللجوء الشهرية 120 ألف طلب في يوليو 2016.

ولقضايا الهجرة طبيعة حساسة في الاتحاد الأوروبي، حيث أطلقت الأحزاب الشعبوية حملات عبر منتديات مناهضة لاستقبال المهاجرين، وذلك في أعقاب وصول أكثر من مليون مهاجر وطالب لجوء خلال السنوات الماضية إلى القارة العجوز.

وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطلب دعما من غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي.

ويأمل مسؤولون أوروبيون في خفض حدة التوترات داخل الكتلة الأوروبية بشأن الهجرة، في الوقت الذي نجح فيه الاتفاق مع تركيا في خفض أعداد المهاجرين.

وكانت ألبانيا، العام الماضي، الدولة الأولى التي يتحدر منها طالبو اللجوء في فرنسا، حيث كانت 7630 من الطلبات لمواطنين ألبان (ما عدا القاصرين الذين يرافقون أهلهم)، بارتفاع 66 بالمئة، حيث لم يوافق المكتب سوى على 6.5 بالمئة من هذه الطلبات، رغم أن ألبانيا دولة "مصدر آمنة".

وتثير هذه الظاهرة قلق السلطات الفرنسية والألبانية التي باشرت الصيف الماضي خطة عمل للتصدي لشبكات تهريب المهاجرين.

وتأتي أفغانستان ثاني دول طالبي اللجوء، إذ قدم 5987 من مواطنيها طلبا، حيث أن المهاجرين الأفغان الذين وصلوا العام الماضي إلى فرنسا كانوا أكبر عددا بسبب ارتفاع عدد الذين تنطبق بنود اتفاقية دبلن عليهم.